بعد حظر النفط في العام ١٩٧٣ كانت البلدان المصدرة للنفط ، وبخاصة دول النفط العربية ، اهم البلدان المهمة في اسواق العملة الاوروبية . وقد اعيد استثمار الكثير من مئات البلايين التي جمعت منذ ١٩٧٣ في مؤسسات مالية غربية ، انتهازا لفرص مربحة في الغرب . « في العام ١٩٧٥ كان ١٢٪ من اموال الشرق الأوسط في ادوات وممتلكات العملة الاوروبية . وفي العام ١٩٧٦ ازدادت هذه النسبة الى ١٩٪ » . (هاولي HAWLEY ١٣٤) . ان نمط « اعادة استخدام » البتر دولارات تصفه الخزينة الاميركية بهذه الطريقة :

... من مجموع يبلغ على وجه التقريب ١٣٣ بليون دولار في موجودات مالية جمعتها اوبيك في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ ... استثمر ما يقدر بـ ٤٨ بليون دولار في سندات الخزينة الحكومية والاستثمار المباشر الطويل الأمد في البلدان الصناعية . واقرض مبلغ ٩,٧٥ بليون دولار آخر الى منظمات دولية . واودعت الكمية الأكبر بكثير ، ٤٩ بليون دولار او ٣٧٪ من المجموع في مصارف تجارية خاصة ، معظمها في نيويورك ولندن . (الديون الدولية ، ص ٣٦) .

ونتيجة لذلك صارت موارد المصارف الخاصة تقزم موارد مؤسسات الاقراض الرسمية وغير التجارية . وبلغ مجموع موجودات اكبر ٢١ مصرف تجاري اميركي نحو ٤٠٠ بليون دولار في نهاية ١٩٧٥ ، في حين ان موارد الاقراض لصندوق النقد الدولي والتسهيلات الخاصة للمجلس الاقتصادي الاوروبي بلغت معا ٢١ بليون دولار . ولدى سيتي كورب CITICORP وحدها موجودات بقيمة ٦٤ بليون دولار ، او اكثر مما لدى صندوق النقد الدولي بثلاث مرات ونصف المرة » (الديون الدولية ، ص ٤٣) . وتتلقى العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ٤٧٪ من ايرادات النفط ولكن لديها ٩٠٪ من الفوائض المالية . واعيد استخدام معظم هذه الفوائض في بريطانيا والولايات المتحدة . وبحلول ١٩٧٧ ، من اصل مبلغ قدر بـ ١٣٣ بليون دولار جمعتها اوبيك (وبالدرجة الأولى العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة) اعيد استخدام ١٠٢ بليون دولار او ٧٧٪ في الولايات المتحدة والبلدان الغربية . وتملك الدول المنتجة للنفط موجودات بقيمة نحو ٥٠ بليون دولار في مصارف الولايات المتحدة والمصارف الاميركية في ما وراء البحار ومعظمها في شكل سائل جدا كسندات الخزينة التي يمكن سحبها بسرعة ، واي حركة مفاجئة لهذا الحجم من المال يمكن ان تكون ممزقة للنظام المالي .

لهذا النظام المالي من اموال النفط بعض النتائج المهمة بالنسبة الى العالم الثالث . فلدى المصارف الخاصة زبائن جدد : حكومات اجنبية ، مصارف مركزية اجنبية ، شركات حكومية ، مرافق عامة ، وغيرها من الهيئات الحكومية . وهؤلاء الزبائن من بلدان صناعية ولكن بخاصة من بلدان العالم الثالث تدفقوا على المصارف الخاصة للحصول على قروض . وبما ان التضخم وحالات العجز في ميزان المدفوعات وأسعار السلع ، وخاصة النفط قد ارتفعت ، فان هذه البلدان او الوكالات المتفرعة عنها اضطرت الى الاقتراض اكثر حتى انها في اواخر السبعينات اقترضت مبالغ ضخمة لمجرد تسديد قروض سابقة : « وتقدر دراسة اجرتها

جار يزيد على ٦٥ بليون دولار ، بينما كان للبلدان الصناعية عجز جماعي يبلغ ٣٣بليون دولار ، وللبلدان النامية عجز يبلغ ٢١ بليون دولار » .وقد تدنت هذه الارقام حتى هذه السنة والآن عكست الاتجاه الى زيادة تصاعدية .